معوقات التعددية السياسية

الاستاذ المساعد الدكتور
سعد حميد ابراهيم (*)

المقدمة

تميزت المجتمعات منذ وجودها القديمة والمعاصرة بأشكال محددة من التعدد سواء كان السلالي أو اللغوي وكذلك التعدد الديني والمذهبي وذهبت الى أكثر من ذلك تعدد الأصل الاجتماعي والقبلي والعشائري ومن ثم التعدد الفكري والطبقي ويكاد من الصعوبة إيجاد مجتمع خال من التعدد العرقي أو الطائفي ثم انسحب الى التعدد الحزبي والسياسي.

ويمكن اعتبار قاعدة التعددية بصورة عامة هي حرية الفكر الذي يعتبر الأساس للسماح بظهور مختلف أنواع التعدديات ولكي يتمكن الفرد من الحصول على حقوقه وتنظيم هذه الحقوق لا بد له من الانضمام الى جماعة معينة حيث يذكر الأستاذ كلسن□□ (ان الفرد وهو منفرد لا يكون له أي تأثير حقيقي في تكوين الإرادة العامة) وتعتبر التعددية السياسية انعكاس حضاري لاختلاف المصالح والأفكار والأيدلوجيات والى الانتماءات وتباين التعبيرات الدينية وتقارب التوجهات لدى الجماعات المختلفة .

وقد انطلق البحث من فرضية أساسية مفادها بأن للتعددية معوقات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية تعمل على إعاقة نموها وهذا ما يحاول البحث إثباته ومن اجل اثبات الفرضية فقد تم اللجوء الى المنهج التحليلي والمنهج الوصفي وذلك من اجل تناول البحث بشكل علمي وأكاديمي.

(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

□□ كلسن : فقيه في الأحزاب السياسية من اصول نمساويه

ومن اجل التعرف على التعددية السياسية تم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسيين تضمن المبحث الأول تعريف تعددية وتجزء الى نقطتين تناولت الأولى معنى التعددية في اللغة والفلسفة وتناولت الثانية معنى التعددية السياسية اما المبحث الثاني فتناول معوقات التعددية السياسية حيث تم تقسيمه الى أربع نقاط فرعية احتوت عن أهم معوقات التعددية السياسية وهي: ١- محدودية الوعي الفكري والسياسي. ٢- الاحادية الفكرية والشمولية. ٣- ضعف الوضع الاقتصادي والاجتماعي ٤- ضعف المؤسسات الداعية للتعددية (غياب المؤسساتية).

المبحث الأول: تحديد المفاهيم الأساسية

المطلب الاول: معنى التعددية في اللغة والفلسفة

التعددية تعني في اللغة ان الشيء صار ذا عدد فيقال تعدد الأصول وتعدد النفوس وتعدد الحقائق وتعدد الغايات، وفي الانكليزية تعني الكلمة (*PLURALISM*) معنى التعددية أي الإقرار في تعدد السلطات في الحكم[١].

ولابد من الإشارة الى ان التعددية ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري منذ ان عرف هذا المجتمع ظواهر التبادل والتفاعل الإنساني وتشكل في مجموعات متباينة لأن التمايز الاجتماعي والشعور هو صفة من الصفات المكونة للمجتمع والحياة غير ممكنة على الأرض بدون تعددية الحجر والنبات والجبال والأنهار والمحيطات[٢].

ويرى أنصار الفلسفة المثالية ان الواقع يتكون من جواهر روحية مستقلة وان إرادة الله هي التي تنسق هذه الجواهر الروحية[٣].

---

[١] نقلاً عن مؤيد جبير محمود، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص ٣٥.

[٢] ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٩٩.

[٣] عامر حسن فياض، فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث (الصيرورة والبواكير)، مجلة دراسات عراقية، السنة الاولى، العدد ١، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، شباط، ٢٠٠٥، ص٣.

والتعددية كنظرية للقيم فأنها تشير الى ان ليس هناك مصدراً أو مبـــدأ ورصـــد للإصلاح بقدر تكون حاجات عديدة متصلة ومستقلة.

اما في محيط الشؤون العامة والنظرية السياسية والفكرية فأن التعددية تذهب الى القول بأن ان السيادة لا تستقر ويجب ان لا تستقر في جماعة منفـــردة أو في نظـــام، أو تنظيم للأفراد ولكن في مؤسسات وفي قبول العديد من الجماعات[٤].

المطلب الثاني: التعددية السياسية

التعددية السياسية مفهوم ليبرالي ينظر الى المجتمع على انه مكون مـــن روابـــط سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة متفرقة[٥]

ويستخدم مصطلح التعددية السياسية للإشارة الى اي وضع لا تكون فيه الهيمنة حكراً على جماعة معينة أو نخبة أو تنظيم سياسي أو فكري واحد.[٦]

ويعرفها الدكتور احمد صدقي الدجاني بأنها (تعني اولاً الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما يقبل وجود عدة دوائر انتمائية ضمن هويته الواحدة وتعني ثانياً احترام هـــذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من اختلاف في العقائد والألسنة وأنماط الحياة وثالثـــاً اي صيغ للتعبير عن ذلك بحرية ودون صراع)[٧].

كذلك يعرفها (يحيى الجمل) بدليل علاقتها بالرأي العام بأنها وجـــود احـــزاب سياسية مختلفة تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة وهذه الاحـــزاب تتنافس فيما بينها من اجل كسب الرأي العام تمهيداً للوصول عن طريقه الى الســـلطة بقصد تحقيق ما تنادي به تلك الأحزاب من أهداف وبرامج وما تدعوا إليه من قيم[٨].

---

[٤] عبد العزيز محمد ناصر، التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية واقع التشريع وابعاد الممارسة ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠،ص٢

[٥] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية،ج١، بيروت ، المؤسسة العربية للدراســـات والنشـــر، ١٩٩٠، ص٧٦٨.

[٦] عبد العزيز محمد ناصر، التعددية الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص٣.

[٧] نقلاً عن مرتضى شنشول ساهي العقابي، الموقف في التعددية الحزبية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصـــر، رســـالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٦، ص٤١.

[٨] مرتضى شنشول ساهي العقابي، الموقف من التعددية الحزبية ، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

والتعددية السياسية شأنها شأن المفاهيم والمصطلحات العديدة الوافدة من الحضارة الغربية وتعتبر اليوم من أساسيات الفكر السياسي الحديث[٩].

ومصطلح التعددية السياسية وثيق الصلة بمصطلح الديمقراطية الغربي إذ تبلور معه وتأثر بما شهدته المجتمعات الغربية من تطورات واحداث وما رسخ فيها من التقاليد في ممارسة عملية الحكم وكذلك في اطار العملية السياسية[١٠].

ويعود اصل مفهوم التعددية السياسية الى المفكرين الغرب مثل (لوك) و(موتنسكيو) حيث أكد الأخير على مسألة الحرية ونشوء المجتمعات ونبذ الاستبداد في الحكم[١١].

كذلك أكد لوك على ان الدولة يجب ان تكون أو تقوم على أساس القبول العام والعمل على رفاهية المجتمع ورعاية معالمه والسماح بتعدد القوى الاجتماعية والسياسية وإذا أهملت شيئاً من ذلك وجب تغيرها ويقال ان الثورات الثلاث الانكليزية والفرنسية والأمريكية استمدت جذورها من لوك[١٢].

وتتجه الليبرالية الى ان التعددية تحول دون تمركز الحكم وتساعد على تحقيق المشاركة السياسية حيث تناولت الموسوعة الدولية عدد من الافتراضات للنظرية التعددية[١٣].

أ- ان المجتمع يتألف من جمعيات أو مؤسسات مختلفة .

ب- ان الفرد يمكنه الالتحاق بأي من هذه الجمعيات.

جـ- تقبل السياسة العامة كرابط لجميع هذه الجمعيات وهي وسيلة تفاعلهم الحر.

---

[٩] ابراهيم العبادي، التعددية السياسية، ارث الماضي ورهان المستقبل، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، عدد (٢٤-٢٥)، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين،٢٠٠٣،ص٢٠٧.

[١٠] مرتضى شنشول، الموقف من التعددية الحزبية ،مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

[١١] مارسيل بريلو وجورج ليسكيه، تأريخ الافكار السياسية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٣٥.

[١٢] نفس المصدر ،ص٢٩٩.

[١٣] نقلاً عن: عمار سعدون سلمان البدري، التعددية الحزبية واشكالية تداول السلطة في مصر بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤،ص٩.

د- الحكومة تعمل في ضوء التحديد العام لتعاون الجماعة

وبخصوص مفهوم التعددية السياسية اشار بعض البـــاحثين الى انـــه يتضـــمن السماح بتعدد الاحزاب والتنظيمات والجمعيات السياسية وتأمين حقهـــا في الوجـــود الشرعي والمشاركة في العمل السياسي استناداً الى اسس وقواعد دســـتورية وقانونيـــة فضلاً عن الالتزام بأسس ومعايير التنافس السلمي وحل الخلافات والصراعات بالطرق السلمية ودون اللجوء الى العنف [١٤].

وتأخذ التعددية اشكالاً متعددة فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو ثقافية وقـــد تكون متداخلة في أشكالها وأبعادها وفي المجتمعات المعاصرة المتطـــورة تبـــدو التعدديـــة وسيلة لتنظيم الحياة العامة على أسس مشتركة مع احترام مختلف الاتجاهات وتؤســـس هذه النظرية كون جميع المواطنين يسعون نحو هدف زمني واحد ويقبلون بشروط عـــيش مشترك وكل فئة تحدد مبرر للمشاركة في المصير الواحد وفي ضوء ذلك يقصد بالتعددية انها تهدف الى احترام مختلف الاتجاهات الفكرية والعقائدية في المجتمعات الحديثة وتعـــد شرطاً اساسياً للعملية الديمقراطية[١٥].

وهناك عدة صيغ لقياس درجة التعدد في المجتمع من التنوع المغلق وهو كل مـــا يتعلق بكينونة الانسان مثل الولاء والمصاحبة والعمل واللهو والعبادة ثم المـــوت كلـــها تحدث في بيئته، اما التنوع المنفتح فأن هذه المجتمعات تتمتع بدرجة عالية من التـــداخل المصلحي وبدرجة عالية من التداخل في العضويات اي ان الاعضـــاء هـــم اعضـــاء في منظمات وجمعيات ويصبح سلوكهم أكثر اعتدالاً لأنهم مرغمون على التوفيق بين عـــدة معالم هم اعضاء في مؤسسات وهناك من يصف التعدد بأنه مزيج من شعوب تختلط ولا تتحد كل فئة متعلقة بدينها الخاص وثقافتها الخاصة وافكارها الخاصة واساليبها كـــأفراد يتلاقون ولكن فقط في السوق التجارية في البيع والشراء، انه مجتمع تعددي مع اجـــزاء

---

[١٤] حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراســـات الوحـــدة العربية، ٢٠٠٥،ص٩٢.

[١٥] جليل اسماعيل مصطفى، التعددية السياسية في الاردن وجذورها الفكرية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٧،ص١٧.

مختلفة في المجتمع تعيش جنباً الى جنب ولكن متفرقة داخل الوحدة السياسية نفسها وفقاً لذلك فأن التباين في مثل هذا المجتمع التعددي هو تباين متحرك لكون العملية الانتخابية والمتغير في الرأي العام يفسحان المجال للانتقال من الاقلية الى الاكثرية وبالعكس [١٦].

ان التعددية السياسية في الفكر السياسي ترفض مركزية صنع القرار كنقيض للديمقراطية وصعوبة الوصول الى حلول كلية للمشكلات المجتمعية المعقدة وتحبذ بدلاً منه اسلوب المجانسة المتبادلة والتكيف بين جماعات متنافسة ذات مصالح مختلفة وآراء ووجهات نظر برغماتية حيث هذا يكفل تعدد وانتشار السلطة وتنوع الآراء في عملية صنع القرار والتوصل الى حكمة جماعية اكبر مما يمكن بلوغه عبر التخطيط الشامل[١٧].

وبذلك فأن التعددية السياسية تدعو الى عدم تمركز السلطة والقوة او احتكارها وهذا مفهوم وثيق الصلة بمفهوم الفصل والتوازن بين السلطات[١٨] وهو يعبر بنفس الوقت عن رفض التدخل الاستبدادي للدولة وكبت حقوق الافراد الطبيعية[١٩].

نستنتج من ذكر ان التعددية السياسية هي نظرية سياسية ترى وجوب الحد من السلطة وسيطرة الدولة عن طريق عدة جماعات وسيطة كالحكومات المحلية والاحزاب والنقابات والجمعيات مما يحقق ضمان حرية الفرد كما يمنع سيطرة الحزب الواحد وما يؤدي اليه ذلك[٢٠] وهذا يوفر اكبر ضمان لمشاركة الجماعات الاثنية والعرقية وغيرها في العملية السياسية والتعبير عن معالمها في اطار (الوحدة في التنوع)[٢١]، ونتيجة لذلك

---

[١٦] جليل اسماعيل مصطفى، التعددية السياسية في الاردن وجذورها الفكرية ،مصدر سبق ذكره،ص١٩.

[١٧] فتحي العفيفي، التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية– دراسة في تحرير الافكار، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٥٣، ٢٠٠٨، ص٥٥.

[١٨] د.سعدي كريم، التعددية السياسية وجوهر الديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٦، السنة ١٩، حزيران،٢٠٠٨،ص١٨٣.

[١٩] نغم اكرم عبد الله، تجارب التعددية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، ٢٠٠١، ص١١.

[٢٠] جليل اسماعيل مصطفى، التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره،ص٢١.

[٢١] سعدي كريم سلمان، التعددية السياسية وجوهر الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

فان التعددية السياسية هي انعكاس واعتراف بالتعددية الاجتماعية وهي اقرار واعتراف بالتنوع الاجتماعي الذي يعبر عن نفسه من خلال مظاهر مختلفة.

المبحث الثاني: معوقات التعددية السياسية

يتضمن هذا المحور أهم المشاكل التي تواجه التعددية بشكل عام والتعددية السياسية بشكل خاص ونعتقد ان ابرز هذه المشاكل (المعوقات) هي:

المطلب الاول: محدودية الوعي الفكري والسياسي.

المطلب الثاني: الاحادية الفكرية والشمولية.

المطلب الثالث: ضعف الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الرابع: ضعف المؤسسات الراعية للتعددية (غياب المؤسساتية)

المطلب الاول: محدودية الوعي الفكري والسياسي

ان اساس القبول بالتعددية هو الوعي الفكري والسياسي الذي يتضمن معرفة الفرد للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر فضلاً عن قدرته على تجاوز خبرات الجماعة او الجماعات الصغيرة التي ينتمي إليها لكي يحصل تلاقح مع خبرات المجتمع السياسي بصورة كلية ويمكن اعتبار التعليم والخبرة ومنح الحرية للفرد للحصول على المعلومات من مختلف المصادر من متطلبات خلق الوعي الفكري والسياسي التي تؤدي تدريجياً الى تأقلم المواطن تدريجياً مع التعددية[٢٢]

وبذلك تشترط التعددية السياسية توافر عدد من المعلومات تكون متاحة بسهولة لغرض تنمية الوعي الفكري الذي ينمي العقل ويوسع المدارك لتقبل الآخر والاختلاف في الرأي والتحاور بدلاً من التصادم[٢٣].

---

[٢٢] أمل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، ٢٠٠٨،ص٤٦.

[٢٣] عمر ابراهيم الخطيب، التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٤٠، ١٩٨٢،ص١

وفي هذا الإطار يصف بشير الخضرا بأن من أهم معوقات الديمقراطية والتي بطبيعة الحال تفضي الى تعددية في الوعي والثقافة- بأنه المجتمعات التي لا تملك ثقافة سياسية ومخيال سياسي واجتماعي لا يعطي المفاهيم والقيم الديمقراطية التعددية أولوية مرتفعة لأسباب كثيرة ويؤكد كذلك بأن العوائق الأساسية للديمقراطية تتمثل في ثالوث متكلس من العائلة والمؤسسة الدينية والدولة المتخلفة حيث يتظافر هذا الثالوث للمحافظة على الوقع السياسي القائم ويؤدي الى حجب الديمقراطية وما يتعلق بها ومعها من تعددية في الرأي والقيم [٢٤].

لهذا فأن غياب الوعي الثقافي والسياسي سوف يغيب بالتالي وعي المشاركة والمطالبة بانعكاس المطالب والاحتجاجات من خلال قرارات متعلقة بالسياسة العامة حيث تنطوي الثقافة السياسية وفق رؤية (روبرت داهل) على عوامل رئيسية لتفسير التعارض السياسي وهذه تتضمن توجهات لحل المشكلة نحو السلوك والعمل الجمعي للنظام السياسي نحو الآخرين[٢٥]. كذلك فأن إشكالية غياب الثقافة والوعي الثقافي وتحولها الى ثقافة خضوع وتبعية تدفع الأفراد الى اللامبالاة والاغتراب وعدم الشعور بالمسؤولية، حيث ينظر الافراد الى النظام السياسي على أنه نظام أبوي يتعهدهم ويتولاهم وينوب في كل شيء. إذ تتحكم علاقة التبعية بين الافراد والنظام السياسي، حيث يبدي الافراد تردداً عالياً فالتوجهات نحو النظام السياسي وبشكل خاص نحو مخرجاته في حين تكون توجهاتهم نحو مدخلات النظام ونحو الذات كمارك فعال ضعيفة جداً[٢٦].

---

[٢٤] بشير محمد الخضرا، النمط النبوي- الخليفي في القيادة السياسية في القيادة السياسية العربية والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥،ص٥٢٨.

[٢٥] نقلاً عن : حسين علوان ، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد٣٦، حزيران٢٠٠٨،ص٧٥.

[٢٦] نفس المصدر، ص٧٦.

المطلب الثاني: الاحادية الفكرية والشمولية:

يكاد يكون هذا الموضوع مرتبط ارتباطاً واضحاً بالاستبداد وعدم فسح المجال للطرف الآخر للتعبير عن رأيه وفي هذه النقطة يبدو من الملائم الإشارة بشكل مقتضب الى التسامح حيث يقول فولتير (١٦٩٤-١٧٧٨) في دقة وروعة التعبير عن مفهوم التسامح (انه نتيجة ملازمة لكينونتنا البشرية اننا جميعاً من نتائج الضعف كلنا هشون وميالون للخطأ لذا دعونا نتسامح بشكل متبادل وذلكم هو المبدأ الاول لقانون الطبيعة المبدأ الاول لحقوق الانسان كافة)[٢٧].

ان اشاعة مفهوم التسامح وفتح قنوات او روافد قانونية للتعبير عن الرأي والفكر دون التعرض لهم او ايجاد وصاية عليهم والعكس من ذلك كلما فاقت هذه السبل نما شعور بالظلم وعظمت مشاعر السخط وهذا جزء من الاستبداد الذي يؤدي الى اللاتسامح والعزل القسري لجماعات معينة وهذا ينتج التطرف[٢٨].

وقد تكون النظم السياسية هي التي تدفع العملية السياسية الى اللاتسامح وذلك لتجنب مواجهة نتائج الانتخابات فتغلق الأبواب أمام الآخر ومن ثم تبرر استخدام العنف لحماية كيانها فتكون الحصيلة منع المشاركة السياسية وتحجيم التعددية أو قد تكون شكلية اضافة الى تعطيل المعارضة وبذلك تستفحل الدكتاتورية والاستبداد وينتج عنه تفجر الاوضاع تبعاً للظروف[٢٩].

ويرى ايليا حريق ان احادية القواعد الكلية التي غالباً ما دأب الفلاسفة طلب التوصل الى قاعدة احادية وكلية تصلح كأساس للسلوك الأخلاقي عامة والسياسي خاصة فثمة قواعد لتلك الاحادية من قبل الوسط الذهبي وقاعدة أقصى الفائدة لأكبر عدد ممكن من الناس أدت الى تبرير الحكم المطلق ضمن مبررات ودعاوى السالفة

---

[٢٧] نقلاً عن: د.حميد نفل النداوي، ثقافة التسامح وجدلية العلاقة بين الانا والآخر، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد ٨، السنة الثانية، ٢٠٠٨، ص١٥٠.

[٢٨] تغريد حنون علي، مفهوم التسامح ودوره في تعزيز التعددية في العراق، وحدة البحوث والدراسات، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، سلسلة، ٤، ٢٠٠٩،ص١٣.

[٢٩] تغريد حنون علي، مفهوم التسامح ودوره في تعزيز التعددية في العراق ،مصدر سبق ذكره، ص١٦.

الذكر وهو ما يؤدي بالنهاية الى منطق الأقوال والقيم المعيارية على خلاف تعدد الآراء والقيم والافكار[٣٠].

اما فيما يتعلق بالشمولية فأن سماتها الأساسية تمثل معوق للتعددية السياسية حيث ان ابرز سماتها، وجود ايدلوجية رسمية واحدة وشاملة، وحركة مركزية تدعى المساواة واللاطبقية، وسيطرة شاملة على وسائل الاتصال وعلى اجهزة القهر والقمع والتوجه البيروقراطي للدولة للسيطرة على المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما يعزز سيطرة الدولة على الإفراد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام حيث لا تعترف المذاهب الشمولية بوجود حدود تفصل الدولة عن المجتمع وتكرس درجة عالية من التدخل والتحكم[٣١].

المطلب الثالث: ضعف الوضع الاقتصادي والاجتماعي

ان انتشار الفاقة والحرمان ووجود فئة كبيرة من الناس تعيش تحت خط الفقر كذلك البطالة وتفاقمها وانحدار الوعي والثقافة في ايدي نخبة قليلة في المجتمع[٣٢] يؤدي الى تهميش الفئات الشعبية وتدمير حسها الوطني والسياسي. ان هؤلاء الفقراء الذين يعيشون حالة الفقر دون مستوى الكفاف تتبدد طاقاتهم وأوقاتهم في الصراع اليومي من اجل الحصول على القوت اليومي دون ان يبقى لهؤلاء السكان من الطاقة والحيوية والوقت ما يمكن توجيهه نحو المشاركة السياسية . إن الطابع التناحري للمجتمع العربي يعتمد على علاقات القرابة والجهوية يعوق نمو ثقافة سياسية عصرية كما يمنع ظهور نخب سياسية وفكرية ذات قدرة على ادارة المجتمع والدولة[٣٣].

---

[٣٠] ايليا حريق، الديموقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠١، ص٣٧.

[٣١] محمود عزو الحمدو، اشكالية الاستبداد في الفكر القومي العربي المعاصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧،ص٢٠.

[٣٢] رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص٦٥.

[٣٣] امل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

ويرى حسنين توفيق ابراهيم بأن هناك ازمات اقتصادية واجتماعية تعيق التعددية وتعمل على عرقلة نموها حيث تتمثل الابعاد الاقتصادية في تراجع معدلات النمو وتصاعد معدلات التضخم والبطالة والمديونية وتدني مستوى قطاعات من المواطنين. اما الابعاد الاجتماعية لتلك الازمات تمثلت في تزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتنامي اعداد الفقراء والمهمشين بخاصة في الارياف وفي احزمة الفقر حول المدن الكبرى هذه تشكل ازمات مهمة لأعاقة التعددية[٣٤] .

مما سبق نستنتج بأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المستقر يؤدي الى بناء الديمقراطية التعددية في ظل اجواء التنافس بين الجماعات المختلفة بأتجاه تحسين اوضاعها الاقتصادية ومراكزها الاجتماعية الا ان ضعف الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بأنتشار الفقر والحرمان الاجتماعي والاقتصادي وضعف الموارد يؤدي الى عدم قدرة الافراد على تطوير آرائهم السياسية لأن الهم المعيشي يأخذ حيزاً أكبر في فضاءات تفكيرهم اكثر من الهم والشأن السياسي.

المطلب الرابع: غياب المؤسساتية

ان في اغلب المجتمعات تكون العلاقة بين الفرد والسلطة علاقة متوترة ولا تشجع على الديمقراطية والمشاركة السياسية بسبب الخوف والقهر السياسي للسلطة وهذا يؤدي الى تحاشي المواطن العادي من الدخول في هذه الجوانب اضافة لذلك ان التعليم والاسرة لا تربي الاجيال على الحوار بل يكون الاسلوب قائم على الاوامر والنواهي ومناهج التدريس لا تساعد على تنمية الفكر والابداع بل تقوم على الحفظ والتلقين[٣٥].

---

[٣٤] حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره،٩٥. وللمزيد من التفاصيل ينظر كذلك عامر حسن فياض، الطبقة الوسطى، الشرط السيوسولجي لأعادة السلم المدني وبناء الدولة العراقية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، بغداد، العدد (١)، السنة الثانية، آذار، ٢٠٠٨، ص٢٢٩.

[٣٥] برهان غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، الانترنيت: www.aljazera.net

ويتمثل كذلك بأن غياب التنظيمات المؤسسية للديمقراطية وكذلك هشاشة القوى الديمقراطية وغياب القواعد والتقاليد والممارسات الواضحة والثابتة وكذلك قصور الممارسة الديموقراطية داخل الاحزاب السياسية بشكل عام جعل من التعددية لا تجد الوعاء اللازم لأستيعابها وتطويرها[٣٦].

وفي هذا الصدد يرى برهان غليون بأن غياب المنافسة الحقيقية والانتخابات الشكلية وتزوير الانتخابات وكذلك ان الحديث عن تنافس حقيقي عن الحكم او تداوله في العموم لا تزال محتجزة واسيرة تماماً في معظم الدول العربية وما هو لم تجد فيه التعددية المؤسسات الحقيقية اللازمة والضامنة للتعددية[٣٧].

يضاف الى ذلك بأن من اهم عوامل تنمية الوعي في الدولة (اي دولة كانت) هو وجود جهات اداري كفوء وقادر على تمثيل برامج وسياسات الحكومة في شتى الميادين يضاف الى ذلك بأنه يجب تأسيس شرعية النظام السياسي ليس على مرتكزات تقليدية وانما مرتكزات حديثة في المقام الأول من قبل احترام الدستور والقانون والأداء السياسي المرموق داخلياً وخارجياً لذا فأن غياب ما سلف ذكره سوف يشكل بيئة متبعثرة لا تكون قادرة على احتمال اشتراطات التعددية[٣٨].

يتضح مما سبق بأن توفر المؤسسات السياسية وتنظيمات الهيئة للمجتمع المدني يمكن ان يشكل شرط مهما للتعددية وان غيابها او تغيبها سواء كان بفعل الدول أو فعل المجتمع (ضعف الوعي السياسي والثقافي بضرورة المشاركة بشكل عائق من عوائق نماء ونمو التعددية في بيئة مؤسساتية لا تستطيع استيعاب اشتراطاتها ونتائجها.

---

[٣٦] أمل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي، مصدر سبق ذكره، ٤٧.

[٣٧] برهان غليون، معوقات الديموقراطية، مصدر سبق ذكره.

[٣٨] محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، مطابع دار الوطن، الكويت، ١٩٩٤، ص٤٧٩.

الخاتمة

ان التعددية ولدت قبل الوعي بها وهي موجودة قديم قدم الانسانية نفسها، ومما لا شك فيه ان المصالح تختلف من مجموعة الى اخرى بل من فرد الى آخر وبالتالي فأن التعددية بداهة هي التعبير عن ادراك هذه الجماعات لمصالحها ورغباتها واهدافها ومثلها العليا وهويتها الحضارية وتمايزاتها المختلفة.

وقد انفرد النظام الديموقراطي الى حد كبير ويكاد يكون النظام الليبرالي له الريادة في كونه النموذج الأكثر احتضاناً للتعددية السياسية، وان كانت مسيرة المجتمع البشري الراهنة تتجه في معظمها نحو هذا المنهج بشكل او آخر بعد ان كرست التجارب التأريخية نتائج مؤلمة في المضمار المضاد للتعددية وخاصة الأنظمة الدكتاتورية وسياسات الاستبداد والاقصاء وما نتج عنها من ضعف الوعي الفكري ومحدوديته اضافة الى وهن الوضع الاقتصادي والاجتماعي وغياب المؤسساتية للتعددية السياسية.

نستنتج مما سبق بأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المستقر يؤدي الى بناء الديموقراطية التعددية في ظل اجواء التنافس بين الجامعات المختلفة بأتجاه تحسين اوضاعها الاقتصادية ومراكزها الاجتماعية الا ان ضعف الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بأنتشار الفقر والحرمان الاجتماعي والاقتصادي وضعف الموارد يؤدي الى عدم قدرة الافراد على تطوير رؤاهم السياسية لأن الهم المعيشي يأخذ حيزاً أكبر في فضاءات تفكيرهم أكثر من الهم والشأن السياسي.

وخلاصة القول ان تقييد حرية الفكر يؤدي الى عقم العقل الذي يؤدي الى التخلف وينتج عنه التطرف، وبذلك تكون التعددية بكافة إشكالها صمام امان يحافظ على المجتمع.

الملخص

يعد موضوع التعددية السياسية من الموضوعات التي أخذت حيزا في مناقشات واهتمامات الفكر السياسي المعاصر، واتجهت تلك النقاشات الى استعراض معوقاتها، ويقع هذا البحث ضمن النقاشات التي تعرض أبرز معوقات التعددية السياسية، وذلك بعد عرض المفاهيم الأساسية، وتتمثل ابرز تلك المعوقات بما يأتي: محدودية الوعي الفكري والسياسي، ويليها الأحادية الفكرية والشمولية ويعقبها ضعف الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم غياب المؤسساتية، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات أهمها ان تقييد حرية الفكر يؤدي إلى عقم العقل.

Abstract :
Pluralism is regarded one of the subjects they takes wide respect in the discussion tend to consultation in its obstacles . this research display the most important points of pluralism obstacles after displaying the essential concepts to know the most important obstacles is that : the limited of political thought conscious then monopolity thought and weakness of social and economic state and absence of institutions . finally I will concentrated on that the restriction on the thought liberty may led to mind sterility .